

الإدارة العامة — الثقة العامة

جواب لسؤال الأول:

- يسأل بدع عن جرم اختلاس تام لأنه قام بفعل هو الخروج من الغرفة يدل على تغيير نيته كأمين إلى مالك للمال. (5 درجات)
- وفقا لشرط التجريم (الضرر أو التلف) هذا الاختلاس اقتصادي جنائي لأن المال العام المختلس تجاوز خمسمائة ألف ليرة ويخضع للمادة ١٥٨ من قانون العقوبات الاقتصادية التي جرمت اختلاس الأموال العامة. (5 درجات)
- جرم تام كما ذهب النقص السورية. وإذا لم يضبط وهو يخرج وعُدل عن جرمته بؤلف فعله اختلاس تام ويستفيد من ثمنه الاجتماعي. (5 درجات)
- هو شروع كما ذهب النقص المصرية لأنه لم يقار الإدارة التي يعمل لديها أي أنه لم يتم الفعل الذي يدل على تغيير النية. وإذا لم يضبط وهو يخرج وعُدل عن جرمته. لا يؤول فعله جريمة لأنه عدول في مرحلة الشروع للنقص. (5 درجات)
- شروع تام بجرم استثمار الوظيفة (اجتماع مادي) (5 درجات)

جواب لسؤال الثاني:

- يسأل بدع عن جرم رشوة تام لحدوث العقد الجرمي بينه وبين الرشيء بناء على التماسه أو قبوله كصور للنشاط الجرمي بالرشوة. (5 درجات) إلى جانب الشروع النقص بالاستثمار الوظيفي (اجتماع مادي)
- وفقا لشرط التجريم (الضرر أو التلف) هذه رشوة اقتصادية لأن الفائدة أو النفع تجاوز خمسمائة ألف ليرة ويخضع للمادة الخامسة عشرة من قانون العقوبات الاقتصادية التي جرمت الرشوة وعندها جنحة موصوفة لأن العمل منافع للوظيفة. (5 درجات) وهو أحد الأوصاف الثلاثة (الادعاء بالاختصاص ومراعاة فريق) التي تجعل الرشوة الاقتصادية جنحة موصوفة.
- لا يختلف الأمر تتم الرشوة بالعقد الجرمي وتفيده وإرادة لتنفيذه ليس من عناصر الرشوة. (5 درجات) إلى جانب الشروع التام بالاحتمال لأنه لم يستلم المال (اجتماع مادي)

جواب السؤال الثالث:

- بتفكيان بأرادة التزوير ويختلفان بزمن وطرق التزوير ومحل التزوير.
- التزوير المادي إساءة استعمال امضاء أو خاتم أو بصمة أصبع (المباغاة - الفاعل المعنوي) أو بتوقيع مزور أو صناعة صك أو مخطوط (إشياء صك - مخطوط من الفه إلى باء) أو حذف أو إضافة في مضمون الصك أو مخطوط أو الإلتفاف بنوعه مع الأمثلة الدقيقة لكل حالة. (٢.٥ درجة)
- التزوير المعنوي بإساءة استعمال امضاء على بياض أو تدوين قول لم تصدر عن المتعلقين أو إثبات واقعة كاذبة على أنها صحيحة أو واقعة غير معترف بها على أنها معترف بها أو باعقال أمر (الترك). مع الأمثلة الدقيقة لكل حالة. (٢.٥ درجة)

جواب السؤال الرابع:

- ١- من حيث المال: الاختلاس الاقتصادي يقع على المال العام فوق خمسمائة ألف خلطاً للعادي الذي يقع على المال العام خمسمائة ألف فسادون والمال الخاص إذا كانت قيمته كالرسائل التي يوزعها ساعي البريد. (5 درجات)
- ٢- النشاط الجرمي لابد من فعل يدل على تغيير النية وبه تتم الجريمة ولا بد من إرادة التملك أي عدم رد المال وبالثبات الخطأ أو استعمال المال ليس اختلاسا لإنتفاء ردة التملك.
- الاختلاس العادي قد يكون جنحيا أو موصوفا جنحيا (الجنحة) بخلاف الاقتصادي فهو جنحيا وإذا لجأ الموظف إلى إخفاء الاختلاس بالتزوير فهو اجتماع مادي. (5 درجات) إلى جانب تطبيق العنصرين المخطئين لعقوبة الاختلاس العادي على الاختلاس الاقتصادي من جانب النقص السورية خلطاً للنقص. (5 درجات).

- ٣- يسأل المحاسب لأنه ليس موظفا عابيا عن إساءة التملك الاقتصادي (المادة الثامنة قانون العقوبات الاقتصادية) إذا تجاوز المال قيم خمسمائة ألف. ويسأل إساءة التملك موصوفا (٣٥٨ قانون العقوبات) إذا كان المال العام خمسمائة ألف فيما دون ذلك. (١٥ درجة)